



اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948

حقائق وأرقام

تشرين الثاني / نوفمبر 2020

لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

من المعروف أن العصابات الصهيونية في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ هجّرت قسراً أكثر من ٧٥٠ ألف فلسطيني خارج الأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها بالقوة العسكرية المدعومة بريطانياً، ولكن هذه التصنيفات تتجاهل واقع حوالي ٤٠٠ ألف فلسطيني من "المهجرين"، هجروا من أماكن سكنهم الأصلية إلى أماكن أخرى ضمن المنطقة التي سيطرت عليها العصابات الصهيونية وأسست عليها الكيان الصهيوني .

المشكلة الأساسية أنه حتى في عُرف تلك الجمعيات والجهات التي تعترف بحدوث عملية التهجير هذه، فإنها لا تتعامل معهم على مستوى التوصيف أو الحقوق كجزء من اللاجئين الفلسطينيين، بسبب حيازتهم على أوراق

ثبوتية صادرة عن كيان الاحتلال "إسرائيل" رغم أن هذه الأوراق لا تعني
تمتعهم بالحد الأدنى من الحقوق الإنسانية الفردية ناهيك عن الحقوق
الجمعية المسلوقة من الفلسطينيين كشعب.

تستعرض هذه الورقة معلومات ضرورية حول اللجوء الفلسطيني داخل
الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، توزيعه الديموغرافي، أشكاله وأدوات صناعته،
والتأثيرات والعوامل المختلفة المحيطة بهذا اللجوء، والمقاربات الخاصة بحقوق
هؤلاء اللاجئين في العودة لأراضيهم.

أولاً : شرائح وفئات اللاجئين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨

يندرج تحت توصيف اللاجئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ، كل أولئك الذين تم طردهم من مواقع سكنهم لمواقع أخرى داخل "الخط الأخضر" ، سواء قبل الإعلان الرسمي عن قيام الكيان الصهيوني أو بعد هذا الإعلان.

ويستوي في هذا التعريف أولئك الذين طردتهم العصابات الصهيونية أو الذين طردوا ورحلوا من أماكنهم بموجب أوامر وقوانين وتشريعات أصدرتها الأجهزة الرسمية للحكومات المتعاقبة للكيان الصهيوني.

توضيحاً، يمكن الإشارة لشريحتين رئيسيتين ينطبق عليهما التوصيف أعلاه، وذلك بغرض تسهيل الفهم والتصنيف فيما يتعلق بطريقة وزمن وقوع

التهجير

الشريحة الأولى: المهجرون خلال عام 1948

تشير التعريفات القانونية السائدة لدى بعض مراكز البحوث والمراكز الحقوقية، لهؤلاء بصفتهم مهجرين (لاجئين) خلال الفترة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر 1947 وتموز / يوليو 1949، وهم الذين طردتهم العصابات الصهيونية ولاحقاً أجهزة الحكم العسكري الصهيوني خلال الفترة المشار لها، ولا زالوا وورثتهم ممنوعين من العودة لبيوتهم وأماكن سكنهم واستعادة أملاكهم.

الشريحة الثانية: المهجرون بعد تموز / يوليو 1949

وهؤلاء هم الذين تم تهجيرهم على يد أجهزة "الدولة" الصهيونية بأدواتها وأذرعها المختلفة، بناء على قرارات عسكرية صادرة عن جهاز الحكم العسكري الذي سيطر على حياة الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة

آنذاك، أو بناء على قرارات وتشريعات صادرة عن الحكومة الصهيونية
وبرلمانها أو أجهزة حكم محلي تابعة لها.

رغم السعي للتحديد الواضح في فرز كل من المجموعتين، تبقى هناك
مساحة للتداخل لاعتبارات متعددة أبرزها وأكثرها محورية هو أن عمليات
المنع من العودة التي أبقت على اللاجئ بعيداً عن أرضه وحرمته من العودة
لموقع سكنه، ظلت مستمرة وشكلت متن سياسات الحكومات المتعاقبة
للكيان الصهيوني منذ وقوع فعل التهجير وحتى وقتنا الحالي.

ثانياً: أدوات التهجير ومنع العودة

لجأت سلطات الاحتلال في أعقاب عام 1948 لمجموعة من الأدوات لإتمام عمليات التهجير وتوسيع نطاقها، ومنع عودة اللاجئين الفلسطينيين لبيوتهم و أماكنهم :

- جهاز الحكم العسكري الصهيوني الذي سيطر على حياة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر (١٩٤٨ - ١٩٦٦) ونفذ فعلياً قرارات الترحيل، وقرارات عسكرية بهدم ونسف المنازل واعتقالات وأعمال قتل.
- إعلان العديد من المناطق والبلدات والقرى الفلسطينية كمناطق عسكرية مغلقة، يحظر الدخول إليها أو الخروج منها بموجب (قوانين الدفاع البريطانية ١٩٤٥) وتحديداً باستخدام المادة ١٢٥ من هذه القوانين.

● إصدار قانون أملاك الغائبين في العام ١٩٥٠م، والذي استخدم

لمصادرة أملاك اللاجئين الفلسطينيين بذريعة وجودهم خارج "الدولة"،
ويعتبر القانون المذكور الفلسطيني المقيم خارج قريته من الغائبين حتى لو أقام
داخل ما يسمى الخط الأخضر، كما يعتبر الفلسطيني الذي انتقل من حي
لآخر داخل مدينته من الغائبين، ويجيز القانون الصهيوني مصادرة أملاكه
ومنعه من العودة لمنطقته .

● إقرار قانون "قومية الدولة" والذي يوصف الكيان الصهيوني كـ"وطن

تاريخي للشعب اليهودي"، وما تضمنه هذا القانون من ضمان لـ"حقوق"

المستوطنين الصهاينة في الأملاك التي استولوا عليها من أصحابها

الفلسطينيين، ما يعني الحيلولة دون عودة أي من اللاجئين لبيوتهم أو

استرداد ممتلكاتهم.

مراحل القضية

المرحلة الأولى: البحث عن مأوى آمن

بداية من لحظة التهجير وحتى العام ١٩٥١ تعرض هؤلاء اللاجئون لأخطار متعددة وعمليات طرد متكررة، حيث استقر معظمهم قرب قراهم الأصلية أملاً بالعودة إليها، واضطروا تدريجياً للّجوء لدى أقاربهم في القرى المجاورة أو المدن القريبة على أمل العودة العاجلة لقراهم الأصلية.

وحتى مطلع العام ١٩٥٠ تعاملت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" مع اللاجئين داخل الخط الأخضر كجزء من مجموع اللاجئين الفلسطينيين واعترفت بهم بشكل واضح، ولم تلغ هذه المساعدات والعلاقة مع اللاجئين داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ إلا بضغط من كيان الاحتلال الذي احتج بأن قضيتهم تعتبر شأنًا داخلياً يخصه.

المرحلة الثانية: الاستقرار المؤقت

استمرت هذه المرحلة من عام 1952 إلى عام 1956، انتظر اللاجئ الفلسطيني خلالها توقف العصابات الصهيونية وأجهزة كيان الاحتلال العسكرية عن ملاحقته وانحسارهما عن قريته ليتمكن من العودة، ولكن جزءاً من اللاجئين في هذه الفترة اضطر لاتخاذ خطوات باتجاه الاستقرار المؤقت مثل استئجار بعض البيوت واتخاذ مساكن والبحث عن عمل، وما إلى ذلك من ضرورات تسيير الحياة، دون التخلي عن اعتبار هذه المرحلة مؤقتة سرعان ما تنتهي بمجرد استقرار الوضع أو انحسار العصابات الصهيونية.

المرحلة الثالثة: تقويض العودة

أحدث احتلال الكيان الصهيوني "المؤقت" لمزيد من الأراضي العربية ضمن
العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ومن ثم احتلال المزيد من
الأراضي الفلسطينية والعربية إثر نكسة حزيران عام 1967 هزة معنوية في
آمال اللاجئين بعودة سريعة لقراهم، وقبل هذا الوقت يمكن القول: إن
اللاجئين تعاملوا مع وجود كيان الاحتلال كتشكيل مؤقت آمليين زواله
وعودتهم لحياتهم، لكن هذا التمدد لدولة الاحتلال خلق لديهم شعوراً
وتقديراً بأن أزمته ستطول، وتضافر مع ذلك شروع الحكومات الصهيونية
في تشكيل لجان متعددة للتعامل مع وضعهم، أبرزها لجنة "إسكان
اللاجئين" ولجنة "نقل السكان"، مع استمرارها في إنفاذ القوانين العسكرية
التي منعت عودتهم لقراهم، ونقلت ملكية بيوتهم وأراضيهم لمصلحة قوات
الاحتلال أو المستوطنين الصهاينة وهيئات رسمية تتبع سلطات الاحتلال،

ويمكن الإشارة لهذه المرحلة باعتبارها ممتدة منذ عام 1957 على مستوى إجراءات المحتل وسياساته.

المرحلة الرابعة: مساعي العودة

يمكن الإشارة لبداية مساعي العودة من قبل هذه الشريحة من اللاجئين، انطلاقاً من لحظات التهجير الأولى، وتشكلت تدريجياً لجاناً تمثل المهجرين من قرى إقرث وكفر برعم والغابسية وصفورية، لكن بقيت المطالبات تتخذ الطابع المحلي، وتسلك مسار المحاكم التابعة لكيان الاحتلال، أو العرائض والمطالبات الموجهة لسلطات الاحتلال.

في سبعينيات القرن الماضي تطورت قدرة المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ على العمل الجماعي لأجل استعادة الحقوق المسلوبة،

خصوصاً مع انتهاء فترة الحكم العسكري المفروض على هذا المجتمع في عام
1968.

مع بداية سنوات التسعينات، ظهرت مبادرات شعبية تمتعت بعمق
اجتماعي واتساع أكبر، وتكونت مؤسسات وجمعيات اختصت بالدفاع عن
حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالداخل، وان كانت واصلت تبني مصطلح
"المهجرين" في الإشارة لهم، وانضمت العديد من لجان المهجرين لـ (جمعية
الدفاع عن حقوق المهجرين داخليا في "اسرائيل adrid) وهو ما رفضته
لجنتا المهجرين لقريتي اقرب وكفر برعم.

منذ بداية الألفية الجديدة، وتحديداً بعد مجزرة تشرين الأول / أكتوبر عا
2000 ضد المشاركين الفلسطينيين من داخل الأراضي المحتلة عام 1948
في أحداث انتفاضة الأقصى، تصاعد المنحى الهوياتي الذي يقدم هذه

القضية كجزء من الصراع لأجل الهوية الفلسطينية وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وباتت مسيرات العودة السنوية لقرى اقرب وكفر برعم وغيرها، تتم في ذكرى النكبة الفلسطينية في إشارة لارتباطها بمأساة النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني وسببت في قيام كيان الاحتلال الصهيوني المسمى "إسرائيل".

الأعداد والديموغرافيا:

عام 1950 قَدّرت "أونروا" عدد اللاجئين جراء النكبة الفلسطينية، داخل ما يسمى الخط الأخضر، بما يقارب 46 ألف لاجئ، وهذا يعتبر أول رقم مقدم من جهة دولية بشأن هؤلاء اللاجئين، ومع ذلك يجدر ملاحظة أن هذا الرقم لم يشمل أولئك الذين تعرضوا للتهجير بعد عام 1948، وهو ما تشير له تقديرات غير رسمية باعتبار مجموع اللاجئين حتى عام 1950 هو 75 ألف لاجئ فلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. أول المسوح المتخصصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة عام 1948، تم اجراءه عام 2004 بالتعاون بين "جمعية الجليل"، و "مدى الكرمل" مؤسسة "ركاز".

أظهر المسح المذكور والذي يصف أوضاع اللاجئين نهاية عام 2004 :

● نسبة 15.1 % من الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة عام 1948

من اللاجئين الذين اضطرتهم العصابات الصهيونية والسلطات في كيان

الاحتلال لترك أماكن سكنهم ومنعت عودتهم إليها.

● 12.8% من سكان شمال فلسطين هم من اللاجئين، كما هو

الحال بالنسبة لـ 20.5% من سكان المنطقة الوسطى، و 22.7% من

السكان الذين يعيشون في المنطقة الجنوبية، أي أن أكبر نسبة من المهجرين

موجودة بين سكان المنطقة الجنوبية وهؤلاء معظمهم من سكان ما يسمى

بـ "القرى غير المعترف بها" والذين دأبت سلطات الاحتلال على هدم قراهم

وتهجير أهلها مراراً وتكراراً.

وقع هذا الإحصاء في خلل جسيم تمثل في تصنيف من ولد من لاجئ ذكر

كلاجئ، وأسقط كل أولئك الذين لديهم أمهات لاجئات، ما يعني أن

اعداد الالائئفللسطلنلئل داأل الأراضل المأألة عام 1948 أأبر من

ذلأ .

خلاصة

لم يكتف كيان الاحتلال بالعمل على منع عودة اللاجئين الفلسطينيين داخل ما يسمى الخط الأخضر لقراهم، بل وعمل على حرمانهم من صفتهم الإنسانية كلاجئين معترف بهم وجزء من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين أشارت لهم قرارات الأمم المتحدة ذات الاختصاص.

وقد أسهمت ظروف الحكم العسكري والقمع والبطش في تقويض قدرة هؤلاء اللاجئين على العمل لأجل العودة، فيما يتشكل وعي متزايد و متنامي بالانتماء لمجموع الشعب الفلسطيني، وتمثل اللاجئ الفلسطيني هناك لذاته كجزء من المجموع الفلسطينية التي تعرضت للتهجير وقاست عذابات اللجوء بفعل قيام الكيان الصهيوني.

لقد أوقع الكيان الصهيوني بهذه الشريحة من اللاجئين قهراً من نوع مختلف،
بفعل وجود هذه الشريحة تحت السيطرة المباشرة لحكومات الاحتلال
المتعاقبة، واستخدم حجة اضطرارهم لحيازة أوراق ثبوتية صادرة عن
مؤسساته، كأداة لنفي صفتهم كلاجئين، وتقويض حقوقهم، وحرمانهم من
حقوقهم في العودة، وهو سياق دعمه الموقف الذ وصف لاحقاً بالمتواطئ من
قبل الأمم المتحدة، حين تركت "أونروا" هذه الشريحة من اللاجئين
الفلسطينيين تحت تصرف سلطات الاحتلال اعتباراً من عا 1950 ، رغم
اقرارها المسبق بواقع هؤلاء كجزء من مجموع اللاجئين الفلسطينيين.
تزايد التهديدات و المخاطر المحيطة بمجموع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة
عام 1948، مع تصاعد الدعوات لترحيلهم، أو إلزامهم بالخضوع
لمتطلبات قانون "القومية" الصهيوني، والطروحات التي قدمتها خطة التسوية

الأمريكية "صفقة القرن" بشأنهم، والتي تحمل فعلياً امكانية إستلاب نهائي
لحقهم في أراضيهم، هذه التهديدات التي باتت قد تعني مخاطر تعميق لنظام
الاضطهاد الاستعماري العنصري ومخاطر جدية بالترحيل والتهجير ومزيد
من الاستلاب لحقوق فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948 .